الكبرى بدور مشترك بالنسبة لازمة الشرق الاوسط في المرحلة الحالية . كما أكد ان الاتجاهات الدبلوماسية في المنظمة الدولية تحبذ اعادة فتح القناة وتعتبر ذلك الخطوة العملية الوحيدة للوصول الى تسوية شاملة للازمة . بعبارة اخرى عبر روجرز عن تصميم حكومته على الاستمرار في المماطلة من خلال الاصرار على مشروع التسوية الجزئية .

(٢) قيام روجرز بطرح مشروع وسطي قديم ـ جديد في الخطاب الذي القاه امام الجمعية العامة لهيئة الامم في اوائل شهر تشرين الاول حيث قدم لمشروعه بالقول ان « المساعي الاميركية لتحقيق اتفاق جزئي بين مصر واسرائيل حول قناة السويس هي الطريق الوحيدة الواقعية والمثمرة للوصول الى السلام في الشرق الاوسط . ان الولايات المتحدة ستستمر في هذه الطريق لان مصر واسرائيل طلبتا منا ذلك . » وتضمن المشروع ٦ نقاط هي : (أ) الاتفاق حول القناة ليس الا مرحلة نحو تطبيق قرار مجلس الامن الدولي المؤرخ ٢٢ تشرين الثاني ١٩٦٧ تطبيقا كاملا ، وهو ليس غاية في حد ذاتها . وطرق الاتفاق الشامل يجب أن يتفق عليها في اطار مفاوضات بأشراف الدكتور غونار يارينغ . (ب) يجب التوصل الى اتفاق للمحافظة على وقف اطلاق النار في القناة . اما انهاء حالة العداء فلا يمكن اشتراطها الا في اتفاق سلام صريح . (ج) تحديد المسافة التي على القوات الاسرائيلية ان تنسحب اليها لان المغزى الاساسي للاتفاق الجزئي هو في انه يطرح مبدأ الانسحاب . (د) يجب تقوية أجهزة المراقبة في منطقة القناة لارضاء مصر واسرائيل . (هـ) ان اعادة فتح القناة وتشغيلها يتطلبان وجود موظفين مصريين في الضفة الشرقية للقناة . كما ان احتمالات التسوية حول وجود عسكري مصري في الضفة الشرقية للقناة ليست سلبية . (و) ان تحديد الوقت الذي ستصبح فيه القناة مفتوحة امام سفن كل الدول من دون تمييز امر ممكن . واضح ان هذه النقاط ليست الا استعادة للمقترحات الامريكية السابقة في محاولة للتوسط بين الموقفين المصري والاسرائيلي بالنسبة لموضوعات معينة مثل علاقة التسوية الجزئية بالتسوية الشاملة للنزاع على أساس تنفيذ قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ ، واصرار مصر على عبور قواتها للحلول محل الجيش الاسرائيلي المنسحب ، وغيرها من القضايا الحيوية المختلف عليها والتي أصبحت طبيعتها معروفة على نطاق واسع . وقد واجهت نقاط روجرز نقدا قويا من قبل الاوساط الاسرائيلية الحاكمة بما فيها رئيسة الوزراء نفسها . وقد رد روجرز على ذلك في ندوة تلفزيونية ذكر فيها ان عرض هذه النقاط على ابا ايبان قبل اعلانها ولم يعترض الوزير الاسرائيلي على أي منها . وقد تبع خطاب روجرز اتصالات امريكية دبلوماسية بمصر هدفها مناقشة النقاط الست بين الطرفين والتفاهم حولها الا انه يبدو ان هذه الاتصالات لم تؤد الى أية نتائج ايجابية مثلها في ذلك كمثل الاتصالات التي سبقتها. وجدير بالذكر هنا ان روجرز اعترف صراحة ، اثناء المقابلة المشار اليها ، بأن محاولات الوصول الى حل وسط بالنسبة لمسألة عبور القوات المصرية الى الضفة الشرقية من القناة لم تحرز أي تقدم . ثم اعرب عن أمله في تجاوز هذه العقبة . الا انه جدير بالذكر ايضا ان الرئيس السادات ذكر في المقابلة المشار اليها آنفا مع « نيوزويك » انه أبلغ سيسكو (أثناء زيارته الاخيرة الى القاهرة) استعداده للتساهل في كل من مسألة عبور القوات المصرية وفي طلب اسرائيل بعدم وضع اي حد على مدة وقف اطلاق النار على جبهة القناة .

(٣) في النصف الثاني من شهر تشرين الاول تقدم الطرف الامريكي باقتراح جديد يقول بتعيين مسؤول كبير في وزارة الخارجية الامريكية ليكون الوسيط بين مصر واسرائيل في المفاوضات اللازمة لاعادة فتح القناة . وترددت انباء موثوقة بأن المرشح للقيام بهذا الدور هو جوزيف سيسكو . وذكرت بعض المصادر الدبلوماسية ان مصر قد وافقت على هذا الاقتراح . الا ان المراجع المصرية الرسمية نفت ان تكون قد وافقت عليه ولكنها لم تنكر وجود الاقتراح الامريكي او وجود اتصالات حوله بغية تعديله لجعله اكثر قبولا بالنسبة للطرف العربي الرئيسي . ومن ناحية اخرى فقد رحبت جريدة « الرأي » الحكومية في عمان بالاقتراح الداعي الى جعل سيسكو الوسيط الذي تجري تحت اشرافه المفاوضات . كما ان الرئيس السادات عاد الى تأكيد موافقته على هذا الاقتراح الامريكي (في المقابلة مع « نيوزويك ») الذي يدعو « الى اجراء محادثات بين ممثلين عن مصر